رؤية نقدية
لتقرير مؤشر الإرهاب العالمى لعام ٢٠٢٣ (*)

GLOBAL TERRORISM INDEX (GTI) 2023
ويتناول هذا الموضوع قراءة نقدية لمضمون التقرير

وليد محمد القاضي
باحث بالمجلس المصري للشئون الخارجية
باحث دكتوراه فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة

أولًا- البيانات الرئيسية للتقرير

١- **جهة وتوقيت الإصدار:** صدر التقرير عن معهد الاقتصاد والسلام (*Institute for Economics and Peace -IEP*) فى الرابع عشر من مارس الماضى، وهو الإصدار العاشر من السلسلة التى شرع المعهد فى إطلاقها بصفة سنوية على الأغلب، منذ عام ٢٠١٢. ومعهد الاقتصاد والسلام، الذى أنشئ عام ٢٠٠٨، يُعَد أحد مراكز الفكر المستقلة، غير الحكومية، وغير الحزبية، وغير الهادفة للربح، ويُعنَى بمحاولة توفير فهم أكبر لما يرتبط بالسلام من شئون؛ كونه شرطًا أساسيًا لتعزيز مختلف المؤسسات وتحقيق الازدهار. ويقع مقره الرئيسى فى مدينة سيدنى الأسترالية، ولديه أفرعٌ خمسة فى كل من نيويورك وبروكسل ولاهاى ومكسيكو سيتى وهارارى، ويتمتع بروابط وشراكات مع الكثير من المؤسسات الدولية والفكرية والإعلامية الرفيعة، كما يقوم فى سبيل رسالته بتطوير مؤشرات عالمية ووطنية، من بينها مؤشر السلام العالمى (*Global Peace Index -GPI*)، الذى لا يقل فى أهميته عن المؤشر محل التناول.

٢- **منهج التقرير:** يغطى هذا الإصدار من مؤشر الإرهاب العالمى ١٦٣ دولة، بها ٩٩,٧ ٪ من سكان العالم، حيث يقوم بتصنيفها على مقياس ما بين (٠ و ١٠) درجات، بناءً على آلية تأخذ فى حسبانها عدد كل من الحوادث الإرهابية فى دولة ما فى فترة زمنية معينة، والوفيات الناجمة عنها، والإصابات، والرهائن. ويستقى إحصاءاته من عدة مصادر، أهمها قاعدة بيانات "*Dragonfly's Terrorism Tracker*" التى تحوي سجلات للأحداث الإرهابية منذ أول يناير ٢٠٠٧، وقوفًا عند نهاية ديسمبر ٢٠٢٢. ويتبنَّى المؤشر تعريف الإرهاب الذى تعتمده قاعدة البيانات تلك، بأنه "**التهديد أو الاستخدام المنهجى للعنف، من قِبَل فاعلين من غير الدول، سواء لمصلحة السلطة القائمة أو ضدها، بقصد إيصال رسالة سياسية أو دينية أو أيديولوجية إلى مجموعة أكبر من مجموعة الضحايا، ومن ثمَّ تغيير سلوكها (أو محاولة ذلك) عبر ما تثيره أعمال العنف من ذعر**". وبالتالى، لا يتضمَّن المؤشر أعمال الإرهاب التى ترتكبها حكومات بعض الدول ضد مواطنيها، أو ما يُسمَّى "**إرهاب الدولة**"، ما يعنى أن ما اقترفته حركة طالبان منذ استولت على مقاليد السلطة فى أفغانستان، منتصف أغسطس ٢٠٢١، لا ينطوى عليه هذا الإصدار، خلافًا للإصدارات السابقة.

(*) متاح على الرابط التالى :
https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2023/03/GTI-2023-web-270323.pdf

٣- مضمون التقرير: يُعَد التقرير بمنزلة خريطة معلوماتية مُفصَّلة للاتجاهات والأنماط الرئيسية لظاهرة الإرهاب، وينطوى على تحليل لعدد من الجوانب الحيوية المرتبطة بها، من قبيل الظروفً الاجتماعية والاقتصادية التى تحدث فيها العمليات الإرهابية، والدوافع والأهداف الأيديولوجية والجيوسياسية للجماعات الإرهابية، وكذا التكتيكات التى تستخدمها، كما يوضح مدى تغير مسارات الظاهرة بمرور الزمن، والعوامل الحاسمة فى ذلك، مُستعينًا بشريحة واسعة من الإحصاءات ذات الصلة. ومن ثَمَّ، يجد هذا التقرير المتخصِّص اهتمامًا كبيرًا من قبل الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، وأيضًا العديد من المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وغيرها.

٤- لغة التقرير: يصدر التقرير باللغة الإنجليزية.

ثانيًا- أهم عناصر التقرير

ينقسم بنيان التقرير إلى أربعة عناصر أساسية؛ يتناول الأول منها النتائج، بما فى ذلك إطلالة عامة على ظاهرة الإرهاب فى عام ٢٠٢٢؛ ويستعرض ثانيها اتجاهات الظاهرة منذ عام ٢٠٠٧؛ بينما يستأثر الثالث والرابع بتحليل الظاهرة على نحو خاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الإفريقى، على التوالى، وذلك على النحو الآتى:

١- نتائج التقرير:

يشير التقرير إلى انخفاض الهجمات الإرهابية لأول مرة منذ عام ٢٠١٩، بنسبة ٢٨ ٪، من ٥٤٦٣ هجومًا عام ٢٠٢١ إلى ٣٩٥٥ عام ٢٠٢٢. بالمثل، انخفض إجمالى حالات الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية العام الماضى، بنسبة ٩ ٪، حيث بلغت ٦٧٠١ حالة، ويمثل هذا انخفاضًا بنسبة ٣٨ ٪ عن الذروة فى عام ٢٠١٥، عندما تم تسجيل ١٠٨٨١ حالة. ومع ذلك، لم يزل الإرهاب يحتل مكانة متقدمة على قائمة التهديدات العالمية الكبرى؛ بالنظر إلى أن الهجمات الإرهابية فى عام ٢٠٢٢ كانت أكثر فتكًا؛ إذ قتلت فى المتوسط ١,٧ شخص لكل هجوم، مقابل ١,٣ شخص فى عام ٢٠٢١، بزيادة ٢٦ ٪. ويُشار فى هذا السياق إلى أن أكثر الجماعات الإرهابية فتكًا خلال العام الماضى، التى كانت مسئولة عن ٤٧٪ من إجمالى وفيات الإرهاب على مستوى العالم، بـ ٣١٢٩ وفاة، هى: تنظيم داعش، وحركة الشباب المجاهدين، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وجيش تحرير بلوشستان.

أ- تنظيم داعش: للعام الثامن على التوالى، ظل تنظيم داعش الأكثر فتكًا ودموية عالميًا، مُسجلاً أكبر عدد من الهجمات والوفيات عن الجماعات الأخرى فى عام ٢٠٢٢، وذلك رغم انخفاض الوفيات المنسوبة إليه بشكل طفيف إلى ١٨٣٣ قتيلًا، مقارنة بـ ٢١٩٤ فى عام ٢٠٢١. وقد وقعت هجماته – التى انخفضت كذلك من ٨٦٥ إلى ٦٤٣ هجومًا – فى جنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى، وروسيا وأوراسيا، وآسيا والمحيط الهادئ. وكانت الدولة الأكثر تضررًا من هجمات التنظيم هى العراق، بـ ١٨٣ هجومًا، فى حين سجَّلت أفغانستان معظم الوفيات المرتبطة بالتنظيم على يد فرعه الخراسانى، التى شكَّلت ما يقرب من ربع ضحايا داعش خلال العام الماضى. ولا تزال قوات الجيش هى الهدف الأكثر شيوعًا للتنظيم، حيث تم استهدافها بنحو ٤٣ ٪ من الهجمات، فى حين سجل المدنيون أكبر عدد من الضحايا، بواقع ٦٩٠ مدنيًا.

ب- حركة الشباب المجاهدين: فى عام ٢٠٢١، وللمرة الأولى منذ ست سنوات، زادت الوفيات الناتجة عن ممارسات الحركة، وارتفعت بنسبة ٢٣ ٪ تقريبًا مقارنة بالعام السابق. ومن بين ٧٨٤ حالة وفاة عام ٢٠٢٢، وقع ٩٣ ٪ منها فى الصومال، والباقى فى كينيا. وقد حاولت الحركة استغلال حالة عدم الاستقرار الداخلى فى إثيوبيا، عقب الحرب الأهلية فى تيجراى للنفاذ إليها؛ لتوسيع وجودها فى المنطقة، فشنَّت حادثين لم يُسفرا عن سقوط قتلى. وإجمالاً، ظل عدد هجمات الحركة ثابتًا نسبيًا، حيث بلغ ٣١٥ هجومًا فى عام ٢٠٢٢، منخفضًا بمقدار ١٥ هجومًا فقط عن عام ٢٠٢١.

وكانت النسبة الأكبر من تلك الهجمات مُوجَّهة إلى الجيش، فالمدنيين.

ج- **جيش تحرير بلوشستان:** بلغت الوفيات المنسوبة إلى هذا الجيش الانفصالى، الكائن فى باكستان، أعلى مستوى لها فى العقدَيْن الماضيَيْن، حيث تم تسجيل ٢٣٣ حالة وفاة فى عام ٢٠٢٢، الذى يمثل زيادة بمقدار تسعة أضعاف مقارنة بـ ٢٦ حالة فى عام ٢٠٢١. وقد نتج ذلك بالطبع عن زيادة الهجمات الإرهابية فى العام الماضى، بمقدار ٧٦٪، إلى ٣٠ هجومًا. وكانت الهجمات المتفجرة هى التكتيك المفضل لدى التنظيم، حيث شكَّلت نصف هجماته خلال العام الماضى، من بينها ١٤ هجومًا تفجيريًا أسفر عن مقتل ٢١٢ شخصًا بمعدل فتك قدره ١٥ حالة وفاة لكل هجوم، وقد نُفِّذ أكبر عدد من تلك الهجمات ضد المدنيين، هذا بينما شكَّل الضحايا من العسكريين ٩٥ ٪ من إجمالى عدد الوفيات العام الماضى.

د- **جماعة نصرة الإسلام والمسلمين:** فى عام ٢٠٢٢، سجَّلت هجمات الجماعة ووفياتها انخفاضًا بنسبة ١٤ ٪ و ٢٨ ٪، على التوالى، مقارنةً بعام ٢٠٢١ الذى بلغت فيه ذروتها. ومن بين ٢٧٩ حالة وفاة العام الماضى، وقع ٤٨ ٪ فى بوركينا فاسو، و٤٣ ٪ فى مالى. هذا بينما تواصل الجماعة حملتها لتوسيع أنشطتها خارج منطقة الساحل، فى بنين، وتوجو حيث شنَّت هجمات لأول مرة. ولقد حازت الهجمات المسلحة نصف هجمات الجماعة عام ٢٠٢٢، وكانت أكثرها دموية، حيث أسفرت عن ٨١ ٪ من مجمل الوفيات، بينما ارتفعت الهجمات التفجيرية بشكل طفيف من ٢١ إلى ٢٧ هجومًا، حيث أحدثت ٥١ وفاة، مقارنة بـ ٢٢ عام ٢٠٢١. ويُشَار إلى أن أكثر هجمات الجماعة كانت موجَّهة إلى الجيش، ثم المدنيين، فرجال الشرطة والسجون، والذين انخفض عدد ضحاياهم من ٧٢ إلى ٧ فقط عام ٢٠٢٢.

وقد أشار التقرير إلى أن الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب فى عام ٢٠٢٢، هى ذاتها التى تبوَّأت المراكز العشرة عام ٢٠٢١، ولكن مع اختلاف المرتبة. وهذه الدول هى على الترتيب: أفغانستان (٨,٨٢) – بوركينا فاسو (٨,٥٦) – الصومال (٨,٤٦) – مالى (٨,٤١) – سوريا (٨,١٦١) – العراق (٨,١٣) - باكستان (٨,١٦٠) - نيجيريا (٨,٠٦) – ميانمار (٧,٩٧) – النيجر (٧,٦١). وتجدر الإشارة إلى أن أكثر البلدان المذكورة تدهورًا على المدى الزمنى، وفقًا للمؤشر، كلها واقعة فى منطقة الساحل جنوب الصحراء، وهى بوركينا فاسو ومالى والنيجر؛ إذ إن جميعهم كانوا خارج تصنيف أكثر ٢٠ دولة تأثرًا بالإرهاب فى عام ٢٠١١. هذا بينما سجَّل العراق أكبر تحسن، بنحو ٥٪ منذ العام المذكور، بينما شهدت أفغانستان تحسنًا ملحوظًا بنسبة ٤٪، وذلك رغم حلولها للعام الرابع على التوالى، فى المرتبة الأولى بالقائمة عام ٢٠٢٢.

٢- اتجاهات الإرهاب:

على مدى الفترة الممتدة بين عامَى ٢٠٠٧ و٢٠٢٢، أخذت ظاهرة الإرهاب فى الانتشار على عدة مراحل؛ فلقد تركَّزت معظم الأنشطة الإرهابية فى عامَى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فى العراق وأفغانستان؛ ردًا على تدخلات الولايات المتحدة وحلفائها. ومن ثمَّ، انتقلت العدوى إلى باكستان، التى شهدت نشاطًا إرهابيًا متزايدًا بين عامَى ٢٠٠٨ و٢٠١٣. وبعد أحداث الربيع العربى، وظهور تنظيم داعش فيما بعد، حدثت طفرة إرهابية فى منطقة الشرق الأوسط، لاسيَّما فى سوريا والعراق، وفى الوقت نفسه فى نيجيريا، حتى شهد عام ٢٠١٥ ذروة الوفيات التى وثَّقها التقرير فى عام واحد منذ إصداره، بأكثر من ١٠ آلاف شخص. ومعَ انحسار النزاع فى سوريا، أخذت تتنامى ظاهرة الإرهاب فى منطقة الساحل جنوب الصحراء، فى بوركينا فاسو ومالى والنيجر ونيجيريا وتشاد والكاميرون، إلى أنْ أضحت الثقل الرئيسى للإرهاب عالميًا.

ولقد أكَّد التقرير الدور الذى تلعبه الصراعات فى تعزيز ظاهرة الإرهاب؛ إذ نوَّه بأن أكثر من ٨٨ ٪ من الهجمات الإرهابية، و٩٨ ٪ من الوفيات الناتجة عنها، فى عام ٢٠٢٢، حدثت فى مناطق يسودها الصراع وعدم الاستقرار، كما اتسمت الـ ١٦ دولة الأكثر تضررًا من

الإرهــاب بكونها تعانى صراعًا. هــذا بينما أُلقى الضوء أيضًــا على البيئــة بأبعادهــا الاجتماعيــة والاقتصادية وعلاقتهــا بالظاهرة؛ إذ أشير إلى أن الكوارث الطبيعية وتزايــد حدة التغيــرات المُناخية ونــدرة المياه وانعدام الأمــن الغذائــى، بالتضافــر مع تســارع وتيــرة الزيادة السكانيــة، كلهــا تُسهم فــى تعزيز واستشــراء الأنشطة الإرهابيــة؛ فعلــى سبيــل المثال، مــن بيــن ٨٣٠ مليون شخــص يواجهون انعــدام الأمن الغذائى علــى مستوى العالم، يعيشــ ٥٨ ٪ فى البلدان العشرين الأكثر تضررًا من الإرهاب. كما أن ستًا من الدول العشر الأكثر تضررًا من الإرهاب فى العام الماضى (أفغانستان – الصومال – مالــى – سوريا – العراق – نيجيريا)، هى كذلك ضمن أكثر ٢٥ دولة تأثــرًا بالتهديدات البيئية فى العام نفســه، وهو ما يعزز فرضية الاعتماد المتبادل والعلاقة الطرديــة بين تلك التهديدات ونشــوء الصراعات، ومن ثَـمَّ دعم فرص الانتشار الإرهابى.

وقــد عرضــ التقرير لثلاثــة أنماط إرهابيــة متباينة الدوافــع فــى العالــم الغربــى (أوروبــا الغربيــة – أمريــكا الشماليــة – أوقيانوسيــا)، هــى: الإرهــاب الدينــى؛ الإرهــاب القومى أو الانفصالــى؛ والإرهاب الأيديولوجــى. أمَّــا الأول فــكان الأكثــر فتــكًا هناك خلال العقــد الماضى، ومسئولاً عــن وقوع ٤٨٤ حالة وفــاة منذ عــام ٢٠٠٧، ونما بجلاء بيــن عامَىْ ٢٠١٥ و٢٠١٧، بالتزامن مع صعود تنظيم داعش. وقد طغى هــذا النمط على نظيره الثانى الانفصالى، الذى كان أكثــر شيوعًا قبل عــام ٢٠١٥، والــذى سجَّلت كلٌ من المملكة المتحدة وإسبانيــا وفرنسا أعلى المستويات فيه منذ عام ٢٠٠٧، بواقع ٢١٨ و٦٧ و٥٦ هجومًا، على التوالــى. أمَّا الإرهاب الأيديولوجــى، بشقيه اليسارى المتطــرف واليمينــى المتطــرف، فقــد أخــذ منحىً متصاعــدًا مقارنة بالنمطَين الآخرَيْــن، وكان الأكثر دموية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وإن انخفضت هجماته العام الماضى إلى ١٥ هجومًا، وبنسبة ٦٠ ٪ عن عام ٢٠٠٧. هذا مع ملاحظة أن كلاً من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنســا وإيطاليا والسويد وبلجيكا والمملكة المتحدة، قد شهدت حالة واحدة على الأقل من تلك الهجمات.

وإجمــالاً، بيَّن التقرير انخفاض تأثير الإرهاب فى عام ٢٠٢٢ فــى سبع من مناطــق العالم التســع (أى: أمريكا الشمالية، أمريكا الوسطى والكاريبى، أمريكا الجنوبية، أوروبــا، روسيا وأوراسيــا، جنوب آسيــا، آسيا المحيط الهادئ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء). وشهدت أمريــكا الشمالية أكبر تحسن فى هــذا الصدد، حيث لم تسجل كندا أى هجمات أو وفيات لأول مــرة منــذ عــام ٢٠١٣، وتبعتهــا أمريــكا الجنوبية بانخفاض الوفيات بنسبة ٦٩ ٪، فمنطقــة جنوب آسيا بنسبة ٣٠ ٪، رغم أنها لا تزال هى الأكثر تأثرًا بالإرهاب علــى مستوى العالم، وذلك منذ عــام ٢٠٠٧ تباعًا. هذا بينمــا ظلت أمريكا الوسطى والكاريبى الأقل تأثرًا للعام العاشــر على التوالى، وإنْ كانت قــد عانت كثيرًا أشكالا أخــرى مــن الصــراع العنيــف؛ نتيجــة ازديــاد حوادث الجريمــة المنظمــة. وفيما بيــن عامَــىْ ٢٠٠٧ و٢٠٢٢، كان عدد الهجمــات الإرهابية أكثر من إجمالى الوفيات الناجمة عنها فى كل من: آسيا المحيط الهادئ، أمريكا الوسطــى والكاريبىً، أوروبا، أمريــكا الجنوبية، وروسيا وأوراسيا. أمَّا منطقتــا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيــا جنــوب الصحراء، فكانتا علــى طرفَىْ نقيض من التحسُّن والتدهور، وذلك وفقًا لما يلى.

٣- عشــر ســنوات مــن مؤشــر الإرهــاب العالمى .. الإرهاب والســلام فى الشــرق الأوســط وشمال إفريقيا (٢٠١٢ – ٢٠٢٢):

لقد اتسمت ظاهرة الإرهاب فى المنطقة بتقلبات حادة فيمــا بين عامَــىْ ٢٠١٢ و٢٠٢٢، ويرجع ذلــك بالأساس إلــى تنظيم داعش وأنشطته؛ حيث بلــغ الإرهاب ذروته مــع صعود التنظيــم، وانخفض مع تراجعــه إثر هزيمته العسكريــة فــى سوريا والعــراق. وبينما كانــت المنطقة مسئولــة عن ٥٧ ٪ مــن إجمالى وفيــات الإرهاب عالميًا فى عــام ٢٠١٦، تراجعت هذه النسبة إلى ١٢ ٪ فى عام ٢٠٢٢. وهــو ما أسفر عن تحسُّن درجــة مؤشر الإرهاب العالمــى للمنطقة على مدى العقد الماضى بنسبة ٢٤٪. ولكــن رغم تراجــع نشاط التنظيــم بشــكل كبير خلال السنــوات الأربع الماضية، فإنه لا يــزال يمثّل تهديدًا لا يُستهــان به لأمــن المنطقة، بالنظر إلــى أنه قام بتنفيذ ٤٢٪ مــن الحوادث الإرهابية فيها خلال العام الماضى،

وذلك إلى جانب هجمات مماثلة من قِبَل ميليشيات شيعية (١٧ ٪)، وجماعاتٍ أخرى (٢٠ ٪) وإرهابيين آخرين (٢١ ٪).

ولم يقترن تراجع النشاط الإرهابى فى المنطقة منذ عام ٢٠١٧، بنفس المستوى من التحسن فى السلام؛ إذ ظلّت - وفقًا لمؤشر السلام العالمى - الأقل سلامًا فى العالم للعام السابع على التوالى؛ بل أضحى مستوى السلام فيها أقل ممَّا كان عليه قبل عقد مضى؛ نتيجة الصراعات التى طال أمدها فى عدد من بلدان المنطقة، التى حالت دون إرساء السلام وركائزه. هذا بينما حلَّت كلٌ من ليبيا وسوريا واليمن كأكثر بلدان المنطقة تدهورًا فى مؤشر السلام الإيجابى، أى من حيث حكم القانون والوصول إلى الإنترنت، وحرية التعبير، وإتاحة المعلومات، وفاعلية الحكومة... إلخ.

وكان من اللافت ازدياد الهجمات الإرهابية إزاء قوات الأمن بالمنطقة خلال العقد الماضى؛ من ٤٥٪ إلى ٦٤٪، مقابل انخفاضها بحق المدنيين من ٣٠٪ إلى ١٧٪. ويرجِّح التقرير أن ذلك عائدٌ إلى حالة الضعف العامة التى تعترى التنظيمات الإرهابية فى المنطقة، والتى تجبرها على محاولة الإبقاء على أعداد من السكان إلى جانبها. كما أن تركيز الهجمات على الأهداف الحكومية أو العسكرية يسمح بمزيد من الاستخدام الإستراتيجى للموارد المحدودة التى بحوزة التنظيمات، وربما يُسهِم فى تعزيز شرعية تلك الجماعات بين المدنيين. من جهة أخرى، يُلاحَظ انخفاض عدد التفجيرات الانتحارية بشكل مطَّرد، بعد هزيمة داعش عسكريًا، كما تغيرت الأسلحة المستخدمة فى الهجمات؛ إذ انخفض استخدام المتفجرات من ٦٦ ٪ إلى ٥٢ ٪ فيما بين عامَى ٢٠١٢ و٢٠٢٢، وذلك لمصلحة استخدام الأسلحة النارية، بزيادة من ٣١ ٪ إلى ٤٣ ٪، فضلا عن استخدام المزيد من الأسلحة البيضاء والأدوات الهجومية الأخرى، من ٠,٣ ٪ إلى ٣ ٪.

٤- منطقة الساحل الإفريقى:

كما سلف البيان، شهدت الأنشطة الإرهابية فى منطقة الشرق الأوسط انخفاضًا تدريجيًا، مقابل تصاعدها فى منطقة الساحل جنوب الصحراء، حتى تحوَّلت إلى مركز الثقل العالمى للإرهاب، بدلاً من الأولى. وقد أسهم فى ذلك بشدة كونُها ساحة لنشاط تنظيمات عدة، أبرزها ولاية داعش فى غرب إفريقيا، وحركة الشباب المجاهدين، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وبوكو حرام، وجماعة "سكان بيافرا الأصليين"، كما أن ٤٣٪ من إجمالى وفيات الإرهاب على مستوى العالم فى عام ٢٠٢٢، قد وقع بها، وذلك مقارنة بـ ١ ٪ فقط عام ٢٠٠٧، هذا على الرغم من أنها شهدت ٢٢ ٪ فقط من الحوادث الإرهابية عام ٢٠٢٢، ما يؤشِّر لمستوىً عالٍ من الفتك. ولعلَّ من بين المناطق المهمة التى تشهد نشاطا إرهابيًا متصاعدًا منذ عام ٢٠٢٠ هو المثلث الحدودى الذى يجمع كلاً من بوركينا فاسو ومالى والنيجر؛ نتيجة نمو الجماعات التابعة لتنظيم داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

وأشار التقرير إلى وجود نوعَين من الجماعات الإرهابية فى المنطقة؛ حيث الجماعات التى تركز على القضايا المحلية، التى تؤطِّر أفعالها برابطة عرقية أو قومية أو دينية، مثل جماعات أنصار الدين، والمرابطون، وكتيبة ماسينا، والأخرى الجهادية العابرة للحدود، التى لها صلات رسمية بتنظيمَىْ داعش والقاعدة. كما أشار إلى أن من بين ما تتبنَّاه التنظيمات الإرهابية فى هذه المنطقة من إستراتيجيات وتكتيكات، هو "تشكيل التحالفات"، التى إمَّا أن تكون تحالفات "شعوبية رعوية" أو "أكثر هيراركية". فالأولى - التى تستخدمها القاعدة وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين لتشكيل التحالفات - تركز على بناء تحالف محلى أفقى يتضمَّن عنفًا أقل، فى إطار تطلُّع التنظيم إلى إقناع الآخرين بالانضمام إليه. أمَّا الثانية - التى يطبقها تنظيم ولاية داعش فى غرب إفريقيا - فتتضمَّن أعمالاً أكثر عنفًا ووحشية، بما فى ذلك استهداف المدنيين بشكل أكبر.

ومن الملاحَظ وجود منحى متزايد فى المنطقة، يتمثل فى استهداف الزعماء ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس والشخصيات الدينية، بما يخلُق فراغًا فى السلطة، ويُنشئ صراعات محلية عليها بين مختلف الفاعلين، وهو ما يضفى بدوره مزيدًا من الفوضى فى البلاد، بما يدفع الحكومة والجيش إلى الرد بقوة أكبر، وتبنِّى سياسات قد تستنزف الاقتصادات المحلية،

الأمـر الذى تستفيـد منه التنظيمـات الإرهابية بشكل أو بآخر. وعلـى مستوى التسليح، فيُلاحَظ أن الأسلحةَ النارية هـى الأداة الأساسية المستخدمـة فى ٧٠٪ من هجمـات الجماعات الإرهابية فـى هذه المنطقة، مقارنة بالمتفجرات.

ويبيِّن التقرير أن هناك عددًا من المحفزات المؤدية إلـى تنامـى النشـاط الإرهابى فى منطقـة الساحل، من بينها: حالة عدم الاستقـرار السياسى واستمرار الصراعـات فى العديد من بلدان المنطقة، مثل ليبيا ومالـى وبوركينـا فاسو وتشـاد وموريتانيـا والنيجر، وسـوء الحكـم، والاستقطـاب العرقـى، والانتهاكات الأمنية من قِبَل السلطات المحلية، وكثرة الانقلابات العسكرية، وعَزْم تنظيـم داعش على امتلاك محاور إقليمية، وهو ما دفعه إلى تكوين علاقات مع الفاعلين الإرهابييـن المحليين فى إفريقيا، مثـل بوكو حرام، بما أدى إلى ظهور ولاية داعش غرب إفريقيا، وتنظيم داعشـ فـى الصحراء الكبـرى. هذا كلـه إلى جانب تداعيـات تغيـر المنـاخ، ونـدرة المـوارد، والصراع حـول تأمينها، وكذا الصراع علـى استخراج الموارد الطبيعية، لاسيَّما الذهب.

ثالثًا: رؤية نقدية:

لا ريب فى أن التقرير يمتاز إجمالاً بعدد من النقاط، بينما ينطوي كذلك على عدد من المثالب والثغرات التى ينبغى تداركها ومعالجتها مستقبلاً، وذلك على النحو التالى:

١- عناصر القوة:

أ- يعتمـد التقريـر علـى شريحـة واسعـة مـن الإحصـاءات المنوطـة بظاهـرة الإرهـاب، من قبيل أعداد الحوادث الإرهابية وآثارها ومعدلات التغير فى أهداف وتكتيـكات وتسليح التنظيمات الإرهابية. ومن ثمَّ، يَبرُزُ التقرير كوثيقة مرجعية متخصِّصة ذات قدرٍ كبير من الرصانة والشمول، ممَّا أسهم فى الاهتمام بالتقرير ومخرجاته، من قِبَل العديد من الباحثين والمسئولين والحكومات والمنظمات الدولية.

ب- يساعـد التقريـر فـى المتابعـة الدوريـة لتطورات الموقـف الأمنـى فـى مناطـق العالـم المختلفـة، بمـا يعين مختلـف الـدول ومواطنيها علـى صياغة خياراتهم الإستراتيجية والاستثمارية والسياحية فى مناطق معينة، لاسيَّمـا وأنه تتم الاستعانة بمعطيات تقريـر مؤشر الإرهـاب العالمى - بشـكل مباشر أو غيـر مباشر - فـى مؤشر السـلام العالمى، ومؤشر المـدن الآمنـة الصـادر عـن مجلـة الإيكونومست البريطانيـة، والمنتـدى الاقتصـادى العالمـى، والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة، وغيرها.

ج- يعـزِّز التقريـر، بمـا يستعرضـه مـن ملامـح لإستراتيجيـات التنظيمات الإرهابيـة وتطوراتها وتحركاتهـا، القـدرة علـى بنـاء إستراتيجيـات للمواجهة، بشكلٍ موازٍ، وربما استباقى. وقد عرض التقريـر فـى بعض صفحاتـه لعدد مـن سياسات مكافحـة الإرهاب، سـواء كان ذلك بصورة فردية أو متعددة الأطـراف، وهو ما يوفر فرصة للتعرف على أفضل الممارسات لإجراء عمليات المكافحة على الوجه الأمثل.

د- يقدم التقرير عددًا من التوصيات الواجب التعاطى معهـا بجدِّية؛ لمعالجة أبعـاد ظاهرة الإرهاب على نحوٍ أفضل، ومن ذلك على سبيل المثال:

- وجوب صياغة خُطط أنجع لمواجهة الظاهرة فـى منطقـة الساحل علـى نحـوٍ خاص؛ بُغية مواجهـة وتصفيـر هواجس فُقـدان شرعيـة الأنظمـة الحكوميـة بهـا، مقابل زيـادة شوكة التنظيمـات الإرهابيـة؛ حيـث أشـار التقريـر إلـى أنـه فى إطـار استمـرار دورات العنف فى المنطقـة، قد أسفرت جهـود مكافحة الإرهاب الحكوميـة عـن سقـوط ضحايا مـن المدنيين قُدِّروا بـ ١٠٥٨ مدنيًا خلال عام ٢٠٢٢، ارتفاعًا مـن ١٥٨ مدنيًـا فـى عـام ٢٠٢١، وهـو عـدد يضاهـى تقريبًـا هـؤلاء الذين سقطـوا نتيجة الهجمات الإرهابية (١١٥٩ فردًا)، الأمر الذى ربمـا يُفضى إلى تصاعد الغضـب بين السكان المحليين وتعميق النزاعات المحلية والطائفية، وبنـاء مشاعـر مناهضة للنظـام، بالتوازى مع تعزيز فرص التنظيمـات الإرهابية فى توظيف ذلك لأجل تجنيد عناصر جديدة.

- التحذير من التنافس الجيوسياسى بين القوى الدولية فى منطقة الساحل كذلك، وتأثيره السلبى على جهود مكافحة الإرهاب بها. فقد أشار التقرير إلى استغلال روسيا كلاً من حالة السَّخط الشعبى تجاه الوجود العسكرى الفرنسى بالمنطقة، وقرار كل من مالى وبوركينا فاسو بإنهاء وجود القوات الفرنسية على أراضيهما، بما فى ذلك انتهاء عملية "برخان" فى نوفمبر ٢٠٢٢؛ لتعزيز حضور موسكو فى المنطقة، خاصة بعدما أصبحت مسرحًا مهمًا للتنافس مع الغرب. وقد استطاعت شركة فاجنر الروسية توطيد أقدامها فى مالى منذ ديسمبر ٢٠٢١، وأصبحت الشريك الأمنى المفضل لقيادة البلاد، وكذا الأمر فى بوركينا فاسو حيث تشارك عناصرها فى عمليات مواجهة الجماعات الجهادية بها. هذا فضلاً عن انسحاب مالى فى مايو ٢٠٢٢ من مجموعة دول الساحل وجميع هيئاتها، بما فيها القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب. وهو ما قطع الاتصال الجغرافى لبلدان المجموعة، فى الوقت الذى تعزِّز فيه المجموعات الإرهابية حضورها فى المثلث الحدودى (بوركينا فاسو ومالى والنيجر)، مُتسبِّبة فى تهجير الآلاف، وعدد متزايد من القتلى. ومن ثَمَّ، أضحى تعاون هذه البلدان المتجاورة، وتشاورها لمكافحة الإرهاب، خاضعًا لانقسامات خطيرة، بدعم من روسيا أو فرنسا تحديدًا.
- ضرورة تقنين انتشار تكنولوجيا الأنظمة الجوية غير المأهولة أو الطائرات بدون طيار (*UAS*)؛ لدورها فى تنامى العمليات الإرهابية. فعلى الرغم من كونها "السلاح المفضل" حاليًا من قِبَل العديد من الحكومات لتعقب وضرب المتمردين والإرهابيين، تشير بعض التقديرات إلى أن هناك ٦٥ جهة فاعلة غير حكومية قادرة الآن على نشر طائرات بدون طيار، بما فى ذلك داعش وحركة الشباب وبوكو حرام وحماس وحزب الله والحوثيين. بل ومن المتوقع أن يتضاعف سوق نوعية الطائرات الصغيرة والمتناهية الصغر منها، إلى ما يقرب من ٤٣ مليار دولار، بحلول عام ٢٠٢٤. ومن ثَمَّ، يُرجَّح أن تواجه الحكومات فى جميع أنحاء العالم تهديدًا كبيرًا لأمنها القومى جَرَّاء الاستخدام العدائى لتلك الطائرات، خاصة فى ظل ما أظهرته من فاعلية شديدة فى الحرب الروسية/ الأوكرانية الجارية.
- أهمية مجابهة المنتجات المُقلَّدة وتحجيم انتشارها قدر الإمكان؛ لمنع التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من أرباحها لتمويل أنشطتها الإجرامية. إذ يُشَار إلى أن تلك المنتجات تمثل حاليًا ثانى أكبر مصدر للإيرادات الإجرامية فى العالم، وبلغت قيمتها ٤٦٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٩، أى ما يعادل ٢,٥٪ من حجم التجارة العالمية آنذاك. وقد أثبتت الحوادث مرارًا قيام التنظيمات الإرهابية بالإشراف على تصنيع وتوزيع مثل تلك المنتجات لتمويل عملياتها. فعلى سبيل المثال، انخرطت منظمة إيتا الانفصالية (قبل حلّها فى عام ٢٠١٨) فى تهريب الملابس والحقائب غير الأصلية فى جنوب إسبانيا، بينما قام تنظيم القوات المسلحة الثورية فى كولومبيا (*FARC*) ببيع الأقراص المدمجة المزيفة، وتهريب السجائر. والأمر نفسه بالنسبة للجيش الجمهورى الأيرلندى وجماعة "لشكر طيبة" الباكستانية والقاعدة وحزب الله وحماس. ويحذِّر التقرير من مخاوف تنامى هذا المنحى فى ظل زيادة استخدام العملات المشفَّرة، والاعتماد أكثر على الأدوات التقنية لإخفاء الهوية.

٢- عناصر الضعف:

أ- يعترى منهاجية عمل التقرير القصورُ من عدة أوجه، أبرزها:

- اعتماد التقرير، والتعريف الذى يتبنَّاه للإرهاب، مصطلح "**الفاعلين من غير الدول**" كمصطلح

عام تندرج تحته كلٌ مـن الجماعات الإرهابية، والفاعليـن المصنَّفين كتنظيمـات إرهابية من غير الدول، وذلك خلافًا للتصنيفات المعهودة التى تضع كلاً منهما فى تصنيف مستقل. إذ لا يُراعـى التقرير الفارق المهـم المتمثل فى كون الجماعـات الإرهابية جهات لـم تصل بعد إلى مستوى الفاعلين من غير الدول؛ وذلك بالنظر إلى أن تلك الجماعات تغير أماكنها ومسمَّياتها باستمرار، على خلاف الفاعلين.

- إن اقتصـار تنـاول التقرير علـى "**الفاعلين مـن غيـر الـدول**"، يستتبـع استبعـاد مـا يُسمَّـى "**إرهـاب الدولـة**"، كذلـك الخاص بتنظيـم "**طالبـان**" فـى أفغانستـان. ومـن المفارقـات أن التقرير قـد وقف مرات عديدة أمـام الإحصـاءات المرتبطـة بالإرهـاب فى أفغانستـان، منوِّهًـا أكثـر مـن مـرة إلـى أنه سيحـدث تحسّن فى منطقة جنـوب آسيا، إذا تمَّـت تنحيـة الإحصـاءات المنوطـة بتنظيم طالبـان جانبًا، بما يعنـى أن تلك الإحصاءات رقـم صعب لا يمكـن الاستهانة به فى المعادلة ذات الصلـة. ولا شـك فـى أن هـذا يدعو إلى ضـرورة إعـادة النظـر فـى تعريـف الإرهاب بالتقريـر لأجـل إدراج الفاعليـن الحكوميين، لاسيَّما أن التعريف ذاتـه يُقرُّ بأن الإرهاب هو "**التهديـد أو الاستخـدام المنهجي للعنف... سـواء لمصلحة السلطـة القائمة أو ضدها**"؛ فهنـا وُضِعَـت السلطـة القائمـة فـى دائـرة الضـوء، مع الإشارة إلـى احتمالية وجود وكيل لتلك السلطة لممارسـة العنف. ومن ثَمَّ، ليس هنـاك مانع من تناول ممارسـات تلك السلطة ذاتهـا، خاصـة أن تلـك الممارسـات ينطبـق عليها الجزء المتبقِّى مـن التعريف، الذى من المفترض أن يكون هو معيـار التناول؛ بمعنى أن أى تنظيم يمارس "التهديد أو الاستخدام المنهجي للعنف بقصد إيصال رسالة سياسية أو دينية أو أيديولوجيـة إلى مجموعة أكبر من مجموعـة الضحايا، ومن ثمَّ تغيير سلوكها (أو محاولة ذلـك) عبر ما تثيره أعمال العنف من ذعر" – يجب أن يتناوله التقرير.

- لـم يعتمد التقرير – طوال سنوات إصداره – على مصدر مرجعـى واحد لاستقاء إحصاءاته ذات الصلـة، بما لذلك من تبايـن فى النتائج، وبين إصـدارات التقرير ذاتهـا. إذ كان يستند التقريـر بشـكل أساسى، حتى إصـداره الثامن (لعـام ٢٠٢٠)، إلـى قاعـدة بيانـات الإرهاب العالمـى الخاصـة بالاتحـاد الوطنـى لدراسة الإرهـاب والـردود على الإرهـاب (*START*) بجامعـة ماريلانـد الأمريكيـة، لكنـه عَمَد إلى الاستعانـة بقاعـدة بيانـات "*Dragonfly's Terrorism Tracker*"؛ بدعوى عدم تحديث الأولـى. ويدَّعـى القائمـون علـى التقريـر بأن قاعـدة البيانـات الجديـدة أدق مـن سالفتها، وأن طريقـة عملها تشير إلـى أن عدد الحوادث الإرهابيـة وضحاياهـا تميـل إلـى أن تكون أقل فـى "بعض" البلدان والمناطق، مقارنةً بقاعدة البيانـات الأولـى. ففى عـام ٢٠١٩، على سبيل المثـال، سجَّلت قاعـدة ماريلانـد ٥٧٢٥ حالة وفاة ناتجـة عن الإرهـاب فى أفغانستـان، أمَّا الأخـرى فسجَّلت ١١٦٩ حالة فقط، وكان المثل فى المكسيك فيما يتعلـق بالحوادث الإرهابية. ويرجـع ذلـك بالأساس إلـى استبعـاد كل من أعمـال الحرب، وحـالات السطـو البنكى التى قد تُقْـدِم عليهـا التنظيمات الإرهابيـة لتأمين تمويلها. فضلاً عن ذلك، لا تميل قاعدة البيانات الجديدة إلى تسجيل الأحداث الإرهابية "**قليلة التأثيـر**" فـى المناطق "**الأكثـر سلامًا**" مثل أوروبـا وأمريـكا الشمالية. ومن ثَـمَّ، لا يعكس التقرير بصدق الإحصاءات الحقيقية الخاصة بالأحـداث الإرهابية فى تلك المناطق، ولا ريب فى أن لهـذا تأثيـره خاصةً عنـد المقارنة بين مناطـق العالم المختلفة وتطـور الظاهرة فيها علـى نحو ما سلف بيانـه. ولا ريب كذلك فى أن التبايـن الشديد بيـن قاعدتَى البيانـات اللتَيْن تمت الاستعانة بهما، ينطوى على شكوكٍ تطعن

فى مصداقية التقرير كذلك، ارتباطًا بعمليات المقارنة بين الإصدارات المختلفة له.

- لا يُحدد التقرير قوائم الإرهاب التى يستند إليها فى تصنيف تنظيم إرهابى ما من عدمه؛ حيث يعتمد بشكل كاملٍ على قاعدة البيانات المُشار إليها أعلاهً، دون تمحيص.
- على النقيض من الإصدارات السابقة حتى عام ٢٠٢٠، لم يتناول هذا الإصدار فى مؤشراته الأربعة الخاصة بآلية تصنيف الدول على مقياس الإرهاب، التكلفة الاقتصادية للحوادث الإرهابية، ولا حجم الأضرار فى الممتلكات التى تُسفر عنها تلك الحوادث، وذلك لمصلحة مؤشر "الرهائن – *Hostages*". والظاهر أن ذلك التغير كان نتيجة استعمال قاعدة البيانات الجديدة. ومع ذلك، يكاد التقرير لا يذكر – على مدى صفحاته – أى إحصاءات خاصة بالرهائن.
- بينما تدَّعى قاعدة البيانات المستخدَمة بالتقرير تحليل أكثر من مليونَىْ تقرير إعلامى مفتوح المصدر يتم نشره يوميًا، إلا أنها تفتقر إلى أى آلية للتواصل مع الحكومات بهدف التحقق من المعلومات المنشورة بتلك التقارير من خلال قواعد البيانات الحكومية فى أيٍ من الدول الـ ١٦٣ التى تتم تغطيتها.

ب- عدم تحرِّى الدقة الكافية التى يتطلّبها تقريرٌ رفيعٌ مثل هذا، وذلك على نحو ما ظهر فيه من ترتيب العراق قبل باكستان فى الصفحات المعنية بتوضيح البلدان العشرة الأكثر تأثرًا بالإرهاب، وذلك على عكس ما يقتضيه مقياس الإرهاب.

ولا يخفى أن لخطأ مثل هذا عمومًا دورًا فى ترهيب المستثمرينَ والسائحين من قصد بلد ما بدعوى الاعتبارات الأمنية، بما يُسهم فى عرقلة تلبية الحاجات التنموية الملحَّة لهذا البلد، لاسيَّما وأن التقرير تتم الاستعانة به من قِبَل المؤسسات الدولية الكبرى. ومن اللافت أنه لم يتم تدارك هذا "الخطأ"، على غرار ما تمَّ بشأن خطأ آخر ارتبط بـ "الحزب الشيوعى الهندى" الذى حلَّ بالمرتبة الـ ١٢ فى قائمة التنظيمات الإرهابية العشرين الأكثر فتكًا فى عام ٢٠٢٢، الذى أصدر المعهد اعتذارًا بشأنه، موضِّحًا أنه يريد بذلك "الحزب الشيوعى الهندى (الماوى – *Maoist*)" دون غيره، وأن الخطأ إنما وقع لأن قاعدة البيانات التى يستند إليها التقرير لا تشير إلى تلك التسمية. والواقع أن ذلك من شأنه أن يثير شكوكًا حول مدى حيادية التقرير، وعدم خضوعه لتأثير جهات خارجية، خاصة عند الأخذ فى الاعتبار الجهد المبذول لجمع البيانات وعرض المعلومات، التى يتبيَّن بعد ذلك أنها تخص تنظيمًا آخر.

ج- على الرغم من السمة الإيجابية للإحصاءات الواسعة التى يستعملها التقرير، فإنها فى الوقت ذاته تُبرز اهتمامًا شديدًا بالبعد الكمى، مقابل اهتمام غير كاف بنظيره الكيفى. فعلى الرغم من تعرضه الطفيف لبعض سياسات المكافحة، لا يتوقف التقرير كثيرًا أمام أسباب اختلاف تأثير الإرهاب على بلد ما من عام لآخر، كما لا يتناول الجهود المبذولةً لاستعادة الكفاءة فى المناطق التى شهدت أعمالاً إرهابية، فضلاً عن أنه لا يقدم تقديرًا لقدرة الحكومات على تطوير إستراتيجيات للحوكمة الأمنية.

وليد محمد القاضي

الخلاصة :

يُعَـد مؤشـر الإرهاب العالمى، رغم مـا يعتريه من مثالب، أحد أهم الجهود المبذولة لتعقُّب ظاهرة الإرهـاب علـى الساحة الدوليـة، كما أنه بمنزلة تذكـرة دورية بمخاطر هذه الظاهـرة والتهديدات التى تنطوى عليها، ودعوة ملحَّة لمعالجة أبعادها المختلفة على نحو جدِّى ومؤثر. وبإصدار النسخة الحالية منه، يتبيَّن أن الإرهاب لا يزال أحد أهم مصادر التهديد الكبرى التى تواجه الحكومات والشعوب، وأنه قد يفقد وجوده فى جيب جغرافى ما، إلا أنه لا يلبث أن يظهر فى آخر، تساعده فى ذلك عوامل لا تقل فى تهديداتها عنه، مثل الفقر والجهل والصراعات الداخلية... إلخ. ولعلَّ الحقيقة الأساسية التى من الضـرورى البنـاء عليها هى استحالة قيام بلد ما بمواجهة هذا الوباء الخبيث بشكل منفرد، لاسيَّما فى ظـل كونـه تهديدًا عابرًا للحدود، بينما يبرع بشدة فى توظيـف المنجزات التكنولوجية وتحقيق أقصى إفـادة منهـا، سـواء على صعيـد التواصل بين أعضائـه، أو تنفيذ العمليـات الإرهابيـة، أو تجنيد عناصر جديدة، أو جمع تبرعات، وما إلى ذلك.

ومـن ثَـمَّ، لا بد من تعزيز التعاون الدولى لمكافحـة التنظيمات الإرهابية، والعمل على سد الثُّغرات التـى يمكـن أن تستغلها، والتـى تتطلَّب تعزيز القدرات الأمنيـة، والموارد البشريـة والمالية والخبرات والتدريـب، وتجفيـف منابـع التمويـل، وتغليظ العقوبـات على البيئـات الحاضنة للمتطرفيـن، وإجراء مراجعـات وتحديثـات دورية علـى الإستراتيجيـات والتشريعات الخاصـة بمكافحة الإرهـاب. مع تأكيد ضـرورة تكامـل أبعاد المكافحـة، دون الاقتصار على البعد الأمنى فقط. هـذا فضلاً عن ضرورة وصول المجتمـع الدولـى إلى مفهوم موحَّـد مقبول عالميًا للإرهاب، بالتوازى مع النـأى عن توظيفه سياسيًا من قِبَل بعض الدول لأجل تحقيق منافع قصيرة أو متوسطة الأجل.